



افتتاحية التقرير الشهري لجمعية مصارف لبنان

بقلم الأمين العام الدكتور فادي خلف

ربط النزاع والدعوى على الدولة

في بيان صادر عن مصرف لبنان في 2024/1/4، أشار سعادة الحاكم بالإناابة الدكتور منصورى إلى وجود خسائر يتوجب على الدولة تغطيتها بموجب المادة 113 من قانون النقد والتسليف. هذه الشفافية ليست بجديدة على الدكتور منصورى الذى أثبت مرة أخرى التزامه بمبادئ الوضوح والشفافية فى الإدارة المالية.

من جهة أخرى، كان قد كشف المدقق الجنائى العالمى Alvarez & Marsal، الذى أوكلته الدولة نفسها، عن حجم هذه الخسائر، مصنفاً الجزء الأكبر منها على أنه ناجم عن تغطية عجز الموازنات المتعاقبة للدولة. هذه النتائج تؤكد ما هو معروف بالفعل فى الأوساط المالية، وتزيل أى لغط مغرض حول هذا الموضوع، موضحةً الصورة بشكل لا لبس فيه.

فى الوقت الذى تحاول فيه الدولة اللعب على وتر الوضع المالى المتعثر لتأجيل الوفاء بالتزاماتها، ينعكس هذا التأجيل حكماً على القطاع المصرفى ككل، مما يضع النظام المالى اللبنانى بأكمله على المحك، إذ كيف يمكن لمصرف لبنان أن يفي بالتزاماته تجاه المصارف والمصارف تجاه مودعيها إذا ما تصرفت الدولة على أساس أن إنكار المسؤوليات كفيل بالتعمية على الحقيقة والتهرب منها؟ بالتالى، إن تصرف الدولة على هذا الشكل يتطلب خطوات مالية وقضائية حاسمة من قبل المصارف لضمان استقرار القطاع المصرفى وحماية مصالح المودعين. من هذا المنطلق، تقدمت المصارف بمذكرة ربط النزاع مع الدولة وتتحضر حالياً للتقدم بدعوى غير مباشرة عليها فى حال لم تجد أى تجاوب مع مطالباتها.

لماذا انتظرت المصارف حتى اليوم للقيام بهذه الخطوة؟

حاولت جمعية مصارف لبنان طيلة الفترة السابقة عبر الاتصالات والاجتماعات التى عقدتها مع المسؤولين، حثهم على التوصل فى أسرع وقت إلى حلول منطقية للأزمة التى تسبب بها مصرف لبنان والدولة وللاستحصال على توزيع عادل للمسؤوليات، لكن بدل ذلك جوبهت المصارف بمحاولة تحميلها كامل المسؤولية عن حالة ينطبق عليها بحسب المعايير الدولية تعريف "الأزمة النظامية" (Systemic Crisis). كان لا بد أيضاً للمصارف انتظار نتائج تقارير الخبراء العالميين لتبيان العجز فى ميزانيات مصرف لبنان، فتمكن بالتالى من مطالبة الدولة بتغطية هذا العجز تنفيذاً لأحكام المادة 113 من قانون النقد والتسليف.

من هذه التقارير، تقريرى المدقق المحاسبى Oliver Wyman والمدقق الجنائى Alvarez & Marsal المعينين من الدولة نفسها، واللذين أظهر:

أولاً، أظهر المدقق الجنائى Alvarez & Marsal أن ميزانيات مصرف لبنان لم تكن صحيحة وكانت تظهر أرباحاً وهمية. لقد قام مصرف لبنان بتوزيع أرباح للدولة من جيب المصارف والمودعين، فى حين كانت ميزانيته تخفى فى الحقيقة عجزاً.

ثانياً، حدد التقرير الجنائى قيمة العجز المتراكم فى ميزانيات مصرف لبنان منذ 2015 حتى 2020، الذى تجاوز 51 مليار دولار. كما بدأ مصرف لبنان للمرة الأولى فى مطلع سنة 2023 إظهار الدين العائد له بذمة الدولة اللبنانية والذى حدده بـ 16.5 مليار دولار.

سعت مذكرة ربط النزاع، التي تقدم بها 11 مصرفاً، إلى إلزام الدولة بتسديد المتوجب قانوناً بدمتها لمصرف لبنان، وفق المبالغ المشار إليها أعلاه، أي ما يزيد على 68 مليار دولار، إضافة إلى العجز عن عامي 2021 و 2022، يتوجب على الدولة إعادتها لمصرف لبنان ليتمكن بدوره من تسديد ودائع المصارف لديه فتعيدها بدورها إلى المودعين.

أما الخطوة التالية وهي تتمثل برفع دعوى غير مباشرة على الدولة فهي تأتي استكمالاً لخطوة ربط النزاع في حال لم تتجاوب الدولة مع المطالبات. علماً أنه من المتوقع أن تشترك بهذه الدعوى مصارف عدّة إلى جانب المصارف الأحد عشر. الجدير بالذكر بأن أي من المطالبات التي تقوم بها المصارف لن تعود في حال تحقيقها إلى المصارف مباشرة، إنما لمصرف لبنان، على أن يساهم ذلك بوفائه بالتزاماته تجاه المصارف.

ملاحظة: إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.